

يافا مدينة تختصر وطناً

## إمطانس شحادة\*

### النساء العربيات في يافا: من العولمة إلى الإقصاء

إسرائيل في الاقتصاد العالمي (العولمة الاقتصادية)، من حيث التغيرات في مبنى الاقتصاد والصناعة في إسرائيل منذ أواسط التسعينيات، في الحالة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات، إذ تُعتبر مدينة تل أبيب - يافا أكثر المدن والمناطق الإسرائيلية تأثراً واندماجاً في الاقتصاد العالمي إلى درجة تسميتها "مدينة معلومة".

تساهم دراسة حالة النساء العربيات الاقتصادية في مدينة تل أبيب - يافا، في ملء الفراغ البحثي المذكور، لأن الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، تعكس، ضمن ما تعكس، تجليات السياسات المعمول بها تجاه النساء الفلسطينيات في دولة إسرائيل بصورة عامة، وتُظهر أهمية التعامل مع خصائص الحيز السكني الأول الذي ينتج الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء الفلسطينيات. وتبرز حالة يافا أهمية تناول إسقاطات العولمة الاقتصادية

هذه المقالة إلى دراسة الحالة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في مدينة يافا (تل أبيب - يافا)، وإلى المساهمة في فهم الحالة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في المدن الساحلية، أو ما يسمى إسرائيلياً المدن المختلطة. وتتعامل المقالة مع عدد من الجوانب البحثية التي لم تتطرق إليها الأبحاث القائمة بشكل معمق حتى الآن، فهذه الأبحاث، وعلى الرغم من اختلاف المشارب الفكرية والتوجهات، تناولت وضع النساء الفلسطينيات في إسرائيل عامة، من دون أن تتعمق في دراسة فروقات الأوضاع الاقتصادية للنساء بين مختلف المناطق الجغرافية في إسرائيل، أو تأثير خصوصية مكان السكن في الأوضاع الاقتصادية للنساء الفلسطينيات؛ ولم تتناول بشكل معمق الأوضاع الاقتصادية للنساء العربيات في مدن الساحل (المدن المختلطة)، ولم تتعمق في دراسة تأثير اندماج

\* باحث في "مدى الكرمل"، وطالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية في جامعة القدس.

هذه الادعاءات من خلال دراسة المعطيات المتوفرة بشأن الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا منذ أواسط التسعينيات حتى الآن.

بغية رصد الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، ودراسة تأثير التحولات الاقتصادية نتاج العولمة في النساء العربيات، سنقارن بين مؤشرات اقتصادية أساسية للنساء العربيات في يافا خاصة، والنساء العربيات في إسرائيل عامة. ومن أجل رصد الفروقات في تأثير العولمة الاقتصادية في النساء العربيات واليهوديات، والتي تفسّر في حالتنا بالسياسات الحكومية وسياسات السلطة المحلية المتعددة للفتتين، فإننا سنقارن بين مؤشرات اقتصادية للنساء العربيات واليهوديات في تل أبيب - يافا، في فترات زمنية متنوعة، قبل وبعد الاندماج الكامل للاقتصاد الإسرائيلي في العولمة، ونضوج تأثيراتها في الأعوام الأخيرة.

### اقتصاد العولمة

منذ بداية التسعينيات ازدادت وتيرة تحوّل الاقتصاد الإسرائيلي من نظام "اشتراكي استيطاني"، إلى نمط الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاد السوق المحرر، مثلاً: خصخصة الشركات الحكومية، وتنازل الدولة عن الدور المركزي في إدارة الاقتصاد وتسليمه إلى قوى السوق (فيلك ٢٠٠٤؛ شاليف ٢٠٠٤). واقترب النموذج الاقتصادي المهيمن في الدولة من نموذج الاقتصاد "الليبرالي الجديد"، سواء على الساحة الداخلية (اليهودية)، أو في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة (شاليف ٢٠٠٤؛ فيلك ٢٠٠٤؛ رام ٢٠٠٤). الأمر الذي أهّل الاقتصاد الإسرائيلي من

على النساء الفلسطينيات، كونها تشكل هامشاً اقتصادياً على أطراف أكبر المدن الإسرائيلية ذات الاقتصاد الأكثر تطوراً واندماجاً في الاقتصاد العالمي، لأنّ العولمة الاقتصادية، وفقاً للأدبيات النسوية، تؤثر بشكل مباشر في الأوضاع الاقتصادية للنساء، وفي مشاركتهن في أسواق العمل.

تنطلق هذه المقالة من أهمية التعامل البحثي مع خصوصية حالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل عامة، والعربيات في يافا خاصة، من حيث وجود سياسات اقتصادية حكومية تعمل على إعاقة تطوير وتنمية الاقتصاد العربي والمجتمع العربي. وعلى الرغم من عدم التطرق المباشر إلى تلك السياسات، فإنه لا بد من الإشارة إلى وجود سياسات حكومية تتعامل مع الاقتصاد كمصدر قوة قومي وكأدوات سيطرة تجنّد لمصلحة مجموعة الأغلبية في دولة إسرائيل (شهادة ٢٠٠٦). ففي الحالة الإسرائيلية لا يمكن فهم تأثير خصائص الحيز ومكان السكن وتأثير العولمة الاقتصادية في النساء العربيات من دون دمجها في السياسات العامة المنتهجة تجاه العرب في المدن الساحلية - المختلطة، والسياسات العامة التي ترى في الاقتصاد جزءاً من المصالح القومية، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار وجود سياسات تتيح لمجموعة قومية إمكانات التعامل مع التغيرات التي تفرضها العولمة الاقتصادية على اقتصاد تل أبيب - يافا، بينما تُقصي مجموعة أخرى من تلك الإمكانات بغية الحفاظ على الوضع القائم وتقاسم الوظائف والتراتبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمكّن المجموعة اليهودية من بسط سيطرتها والحفاظ على تفوقها. وسنوضح

الخدمات المالية والمحاسبة الضخمة، وافتتاح فروع لبنوك عالمية في تل أبيب (Mossek 2002)، علاوة على تطوير سوق تل أبيب للأوراق المالية، والتي بلغ معدل التداول اليومي فيها في سنة ٢٠٠٩ قرابة ٢ مليار شيكل، مقارنة بمعدل تداول يومي بلغ قرابة ٣٥٠ مليون شيكل في سنة ١٩٩٩. وساهمت هذه التحولات في زيادة عدم المساواة الاقتصادية بين السكان، وخصوصاً بين اليهود والعرب والمهاجرين الجدد وفقاً لغيلنا مناحيم (Menahem 2000). يوضح الجدول التالي (الجدول رقم ١) التحولات في مبنى التشغيل وفقاً للمهن في تل أبيب - يافا منذ سنة ١٩٩٢، ويشير إلى ارتفاع في حصة المهن

الاندماج في الاقتصاد العالمي. تتجلى مظاهر اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي في منطقة المركز عامة، وتحديداً في مدينة تل أبيب، إذ تتفق الأبحاث الأكاديمية الإسرائيلية على تحوّل مدينة تل أبيب إلى مدينة معولمة بامتياز. فقد تحوّل مبنى الاقتصاد والصناعة من اقتصاد تقليدي يركز على صناعات تقليدية تشغّل قوى عاملة بأعداد كبيرة إلى اقتصاد حديث متطور، اقتصاد التقنيات الحديثة، والخدمات المالية والاقتصادية، وتنامت فروع الاتصالات والبنوك والسياحة (Felsenstein & Ergas 2002; Menahem 2000; Shoval 2002)، وتزايد حضور الشركات العالمية وفروع

الجدول رقم ١  
المشاركة وفقاً للمهن في تل أبيب - يافا

| ٢٠٠٨ | ١٩٩٦ | ١٩٩٢ |                     |
|------|------|------|---------------------|
| ١٨,١ | ١٥,٤ | ٩    | مهن علمية وأكاديمية |
| ١٦,٢ | ١٢,٦ | ١٦,٢ | مهن حرّة وتقنية     |
| ٩,٠  | ٦,٥  | ٥,٧  | مديرون              |
| ١٤,٤ | ١٩,٨ | ١٩,٥ | عمّال مكتبيون       |
| ٢٥   | ١٩,٨ | ١١,٤ | مبيعات وخدمات       |
| ٩,١  | ١٥,١ | ٣٣,٥ | أعمال يدوية مهنية   |
| ٦,٣  | ٩,٥  | ٢,٠  | عمّال غير مهنيين    |

المشاركة في أسواق العمل وتزداد فجوات الدخل (Kassarda 1989; Waldinger 1996).

٢- على عكس ذلك، تدّعي نظريات

"الهيكلية الجديدة" أن التغييرات في مبنى الاقتصاد في المدينة المعولمة من المفروض أن تؤثر إيجاباً في مستويات المشاركة في أسواق العمل وانخفاض معدلات البطالة لدى جميع الشرائح التعليمية، لكنها في المقابل توسّع هوة عدم المساواة بين شرائح المجتمع، إذ تزيد الهوة بين الفئات ذات مستويات التعليم العالي والتعليم المنخفض. وفي هذه الحالة توفر عملية بناء الاقتصاد الجديد فرص عمل للسكان ذوي مستويات التعليم المرتفعة، وتحسّن من مستوى الدخل، وتوفر في المقابل فرص عمل للسكان ذوي مستويات التعليم المنخفض في فروع الخدمات والصيانة للفروع الاقتصادية الجديدة (Sassen 1998; Menahem 2000).

في كلا الحالتين، أي مهما تكن النظرية التي تفسر تأثير "المدينة المعولمة" في مختلف شرائح السكان، فإن تلك النظريات، في معظمها، لا تتعمق في سياسات السلطات المحلية في إحداث الفجوات بين السكان ووظيفة السياسات العامة في إيجاد الفجوات، كما أنها لا تتعامل مع خصوصية حالة النساء وتأثير العولمة في شرائح النساء.

### العولمة من منظور نسوي

من وجهة نظر النوع الاجتماعي . الجندري فإن عملية العولمة، وفقاً للنوع الاجتماعي، منحازة إلى الذكور، وتخدم رأس المال العالمي، ومباني القوة القائمة في المجتمعات وفي النظام العالمي (Nagar et al 2002). ومن الإسقاطات

الأكاديمية، والمديرين، وتراجع في نسبة العمال المهنيين وغير المهنيين، وهي من الإسقاطات البارزة للتحويلات في مبنى الاقتصاد المحلي المصاحبة للعولمة، وإعادة تقاسم المراحل المتعددة للإنتاج بين أقطاب الاقتصاد العالمي وشركاتها عابرة القارات.

وتشير معطيات المشاركة أيضاً، وفقاً للفروع الاقتصادية، إلى تراجع حصة العاملين في الفروع الاقتصادية التقليدية، مثل البناء والزراعة والصناعة من ١٨٪ من مجمل العاملين في سنة ١٩٩٢ إلى ٩,٥٪ في سنة ٢٠٠٨، ونمو فروع الخدمات المالية والبنوك من ١٨٪ إلى ٣١٪.

### المدن المعولمة وعدم المساواة

التحول والانتقال إلى مدينة معولمة يحمل في طياته إسقاطات كبيرة على الاقتصاد المحلي، وعلى حالة السكان الاقتصادية، وعلى التراتبية الاقتصادية - الاجتماعية (Sassen 1998; Savitch 2002; Short et al 2000).

هنالك عدة نظريات في تفسير تأثير التحويلات الهيكلية في اقتصاد المدن الكبيرة وتحولها إلى "مدن معولمة"، في التراتبية الاقتصادية وفي السكان، ومن تلك النظريات:

١- عدم ملائمة مهنية (Job-Skill

mismatch)، وفي هذه الحالة، وبسبب تنامي الاقتصاد الجديد، تتراجع فرص تشغيل السكان من ذوي مستويات التعليم المنخفض، ولذلك تؤثر التحويلات الاقتصادية والصناعية سلباً في الشرائح غير المتعلمة، بسبب عدم مقدرتها على الاندماج في فروع الاقتصاد الجديد، فترتفع معدلات البطالة وتنخفض معدلات

(Moghadam 1999).

لكن، في حالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل عامة، وفي مدينة تل أبيب - يافا خاصة، لا يمكن التعامل مع العولمة الاقتصادية كعملية حيادية تترجم وفقاً لقواعد الاقتصاد الحر، ولا يمكن تجاهل السياسات الحكومية القائمة، أو سياسات السلطات المحلية التي تتوسط بين العولمة الاقتصادية والأوضاع الاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع.

### السياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين

تتعدد أسباب تدني مدى انخراط النساء الفلسطينيات في سوق العمل، ويتحمل المجتمع الفلسطيني جزءاً من المسؤولية تجاهها، لكن عنصرية الدولة وسياسات التهميش والتمييز التي تنتهجها الدولة، تجاه الأقلية العربية عامة، تشكل العائق الأساسي حيال تقدّم المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني بصورة عامة. كذلك تساهم هذه السياسات، باستخدامها غطاء المبررات الثقافية كإحدى الآليات، في إعادة إنتاج وتعزيز دونية المرأة الفلسطينية، معوقة بهذا تقدّمها الاجتماعي (زعبي ٢٠٠٩؛ Kraus and Yonay 2000). وفقاً لرجا الخالدي، فإن التشديد على الجوانب الثقافية لتبرير الدونية الاقتصادية للنساء الفلسطينيات، لدى صنّاع القرار في إسرائيل، يأتي للتضليل وإخفاء واقع الاختلافات الاقتصادية وعدم تمكّن النساء العربيات من الوصول إلى مراكز التشغيل ومراكز الاقتصاد (الخالدي ٢٠٠٨)، ويأتي في خدمة السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل عامة.

البارزة للعولمة من منظور نسوي، أن عملية العولمة - التي تشمل الانتقال من نمط الصناعة الفوردستي، وتراجع تدخّل الدولة، وتليين شروط العمل وأوضاعه، وتراجع مكانة العمل المنظم، وتزايد المنافسة العالمية، وانتقال الصناعات التقليدية من دول متطورة إلى دول نامية - ساهمت في تأنيث العمل والفقر. وهذا يعني: تنامي العمل الجزئي؛ العمل من المنزل؛ تزايد المقاولات الخارجية؛ تنامي البطالة؛ انخفاض الدخل في كثير من الفروع الاقتصادية التقليدية (Nagar et al 2002; Moghadam 1997). فأغلبية فرص العمل المتاحة أمام النساء، جرّاء التغيرات الاقتصادية الناجمة عن العولمة، هي ذات دخل منخفض ومكانة متدنية، أو أنها أماكن عمل غير مستقرة وموقّعة، وتؤدي إلى تنامي العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وفي مشاريع اقتصادية بيتية، وفي ورشات ومشاريع صغيرة. وعلى الرغم من المكانة المتدنية والدخل القليل لهذه الوظائف، فإن كثيراً من النساء يقبل بها قسراً. وهذه الوظائف وأنماط العمل لا تُغيّر، بطبيعة الحال، من فروقات الدخل والمكانة (Marchand et al 2000; Moghadam 1999).

وثمة أبحاث أخرى ترى أن عملية العولمة الاقتصادية أدت إلى نتيجتين بارزتين هما: تحويل النساء إلى عاملات من جهة، وإلى متخصصات من جهة أخرى. ففي المحور الأول ازداد عدد النساء العاملات في الأعمال اليدوية، والعمل المهني وغير المهني، اللذين يتميزا بالدخل المنخفض والشروط المرنة والعمل غير المستقر، أمّا في المحور الثاني فقد ازداد عدد ونسبة النساء العاملات في مهن متخصصة بالقطاع العام، والوظائف الحكومية، والتعليم، والتمريض، والطب، وما إلى ذلك

- يافا تحدّ إلى حد بعيد من قدرة النساء العربيات على التعامل ومواجهة إسقاطات العولمة الاقتصادية.

## الحالة الاقتصادية للنساء

### العربيات في يافا

في بداية الألفية الثانية يدنو عدد السكان العرب في يافا من ١٧,٠٠٠ نسمة: قرابة ٩٠٠٠ رجل و٨٠٠٠ امرأة، وهم، في معظمهم، من الأجيال الشابة، نحو ٥٠٪ تحت سن الـ ٢٥ (الجدول رقم ٢). وقد تحولت مدينة يافا الفلسطينية إلى ما يُعرف أو يُسمى إسرائيلياً "الضاحية السابعة" في تل أبيب، ومساحة "الضاحية" تبلغ ٦٤٠٠ دونم (قرابة ثلث مساحة يافا قبل سنة ١٩٤٨)، أي ما نسبته نحو ١٢٪ من مساحة تل أبيب - يافا (مونتيروسكو ٢٠٠٧، ص ١٢).

وتوضح مؤشرات اقتصادية أساسية وجود اختلاف كبير بين وضع النساء العربيات واليهوديات في يافا، كما نجد بعض الفروقات بين النساء العربيات في يافا مقارنة بعامّة النساء الفلسطينيات في إسرائيل. والجدير بالملاحظة أن حالة النساء اليهوديات في تل أبيب لا تختلف كثيراً عن حالة بقية السكان في تل أبيب - يافا (تشمل الرجال والنساء)، ولا عن وضع الرجال في تل أبيب.

من خلال مقارنة معطيات مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل في يافا، نجد:

- معدلات مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل غير مستقرة وتتغير بوتيرة عالية، على عكس مشاركة النساء اليهوديات الثابتة إلى حد كبير.
- مشاركة النساء العربيات انخفضت

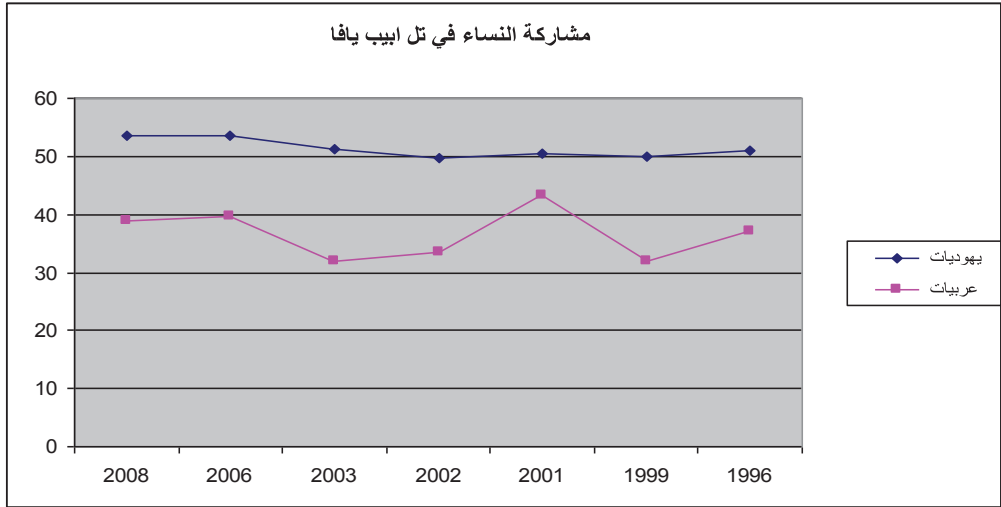
لم تفصل دولة إسرائيل، منذ إقامتها، الاقتصاد عن السياسة، وإنما تعاملت معه كرافعة من روافع القوة والنفوذ القومي، كما أنه في سياق تعامل إسرائيل مع السكان الفلسطينيين لم يكن هناك فصل بين السياسي والاقتصادي، بل كانا مكملين بعضهما لبعض في تحقيق أهداف الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية، وكانا أداة من أدوات السيطرة والرقابة عليهم (لوستيك ١٩٨٥؛ بويمل ٢٠٠٧؛ شحادة ٢٠٠٦). علاوة على ذلك، فإن فهم صانعي القرار في الدولة لدور ومكانة الأقلية العربية الاقتصادية ارتبط ارتباطاً عضوياً بالطبيعة الاستيطانية الإقصائية لجميع برامج بناء الدولة العبرية منذ البداية (Khalidi 1988). لذلك، وبغية فهم الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، يتوجب علينا دمج تأثير نتائج العولمة مع تأثير السياسات الحكومية، والسلطة المحلية، والخلفيات الأيديولوجية الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل عامة، وتل أبيب - يافا خاصة، والتي تتيح المجال أمام مجموعة قومية وتمكّنها من التعامل والتأقلم مع التغيرات الاقتصادية، وتقصي مجموعة أخرى - الأقلية الفلسطينية (شحادة ٢٠٠٦؛ Semyonov et al 1999).

وفضلاً عن السياسات العامة المعمول بها تجاه عامة الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تُطبّق أيضاً في مدينة يافا (Yiftachel and Yacobi 2003)، نجد في مدينة تل أبيب - يافا سياسات تهويد المكان واستغلال عوامل اقتصادية بغية تهجير وتفريغ السكان العرب من يافا (شليل ٢٠٠٧). فالسياسات الحكومية وسياسات السلطة المحلية في تل أبيب

الجدول رقم ٢

توزيع النساء العربيات واليهوديات المشاركات في سوق العمل وفقاً للفروع الاقتصادية (١٩٩٢-٢٠٠٨)

| الفرع الاقتصادي                 | ١٩٩٢<br>عربيات | يهوديات | ١٩٩٩<br>عربيات | يهوديات | ٢٠٠٨<br>عربيات | يهوديات |
|---------------------------------|----------------|---------|----------------|---------|----------------|---------|
| الزراعة                         | ٠              | ٠,١١    | ٠              | ٠       | ٠              | ٠       |
| الصناعة                         | ٤٢             | ١١,٤    | ١٣             | ٨       | ٦,٤            | ٥,٧     |
| الكهرباء والماء                 | ٠              | ٠,١     | ٢,٠            | ٠       | ٠              | ٠,٣     |
| البناء والبنى التحتية           | ٤              | ٠,٧     | ٠              | ٠,٦     | ٠              | ٠,٧     |
| البيع بالجملة والمفرق           | ١٢,٥           | ١٧      | ٢٣,٦           | ١١,٥    | ١٩,٣           | ١١,٤    |
| المواصلات والمخازن والأكل       | ٨,٣            | ٥,٩     | ٦,٠            | ١٣,٦    | ١٣,٩           | ١٢,٢    |
| البنوك والتأمينات               | ١٢,٥           | ١٩,٣    | ٠              | ٥,٤     | ١,٠            | ٦,٧     |
| العقارات والخدمات المالية       | يشمل           | يشمل    | ٧,٩            | ١٦,٣    | ٦,٤            | ١٩,٦    |
| القطاع العام                    | ٤,١            | ٣١,٣    | ٠              | ٤       | ١,٠            | ٤       |
| التعليم                         | يشمل           | يشمل    | ١٣             | ١٢,١    | ١٤,٠           | ١١,٦    |
| الخدمات الصحية والعمل الاجتماعي | يشمل           | يشمل    | ٢١             | ١٢      | ١٠,٧           | ١٣      |
| خدمات خاصة واجتماعية            | ٨,٣            | ١٢,٨    | ٧,٩            | ٦,٩     | ٨,٦            | ٧,٨     |
| عمل منزلي                       | ٠              | ٠       | ٢,٦            | ٧,٥     | ١٨,٢           | ٤,٨     |
| آخر                             | --             | --      | ٢,٦            | ٠,١     | ٠              | ١,٨     |



البحثة لا تفسر وتيرة التغيرات في مشاركة النساء الفلسطينيات في يافا. ذلك بأنه من غير المتوقع أن تتغير معدلات التعليم بشكل كبير في فترات قصيرة، كما أن المبنى الاقتصادي لا يتغير بوتيرة عالية، وإمكان إيجاد فرص عمل لا يتغير بهذه السرعة، وإنما، على الأرجح، أن للتغيرات الاقتصادية المحلية وللأوضاع السياسية، تأثيراً في معدلات المشاركة والبطالة، كما أنها تحدد أنواع العمل وطبيعتها.

الفروقات البنيوية في الأوضاع الاقتصادية بين النساء العربيات واليهوديات تنعكس أيضاً في معدلات البطالة الأكثر ارتفاعاً لدى النساء العربيات على مدار الفترة (ما عدا سنة ٢٠٠٣ الذي يمكن أن يكون نتيجة عدم دقة في المعطيات، أو انحراف في العينة البحثية).

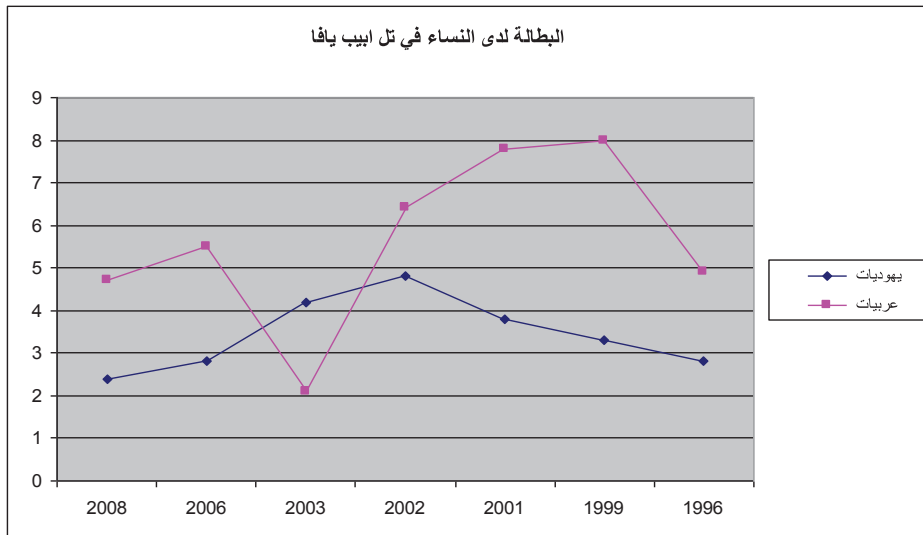
إن مؤشرات المشاركة والبطالة لا تروي جميع تفاصيل تأثير السياسات المعمول بها تجاه النساء العربيات في يافا، وتأثير العولمة الاقتصادية.

وكي نوضح الفروقات في المكانة الاقتصادية بين النساء الفلسطينيات

بين السنوات ١٩٩٦ و١٩٩٩، أي في الفترة الأولى للتحويلات الاقتصادية في تل أبيب. يافا والاندماج في الاقتصاد العالمي وتحول تل أبيب إلى مدينة معلومة، ثم ارتفعت نسب المشاركة بين السنوات ١٩٩٩ و٢٠٠١ وعادت لتنخفض في سنة ٢٠٠٢ لتعود وترتفع بين السنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، بينما تحافظ معدلات مشاركة النساء اليهوديات في سوق العمل على مستوى ٥٠٪ منذ سنة ١٩٩٦ حتى سنة ٢٠٠٢، لترتفع مجدداً إلى ٥٥٪ في سنة ٢٠٠٨، الأمر الذي يشير إلى أن التحويلات في الاقتصاد المحلي لم تؤثر بشكل جدي في نسب مشاركة النساء اليهوديات في تل أبيب - يافا، وأن تأثير مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل أعمق وأسرع.

- مشاركة النساء العربيات في يافا منخفضة مقارنة بالنساء اليهوديات، لكنها أعلى من معدل المشاركة في أسواق العمل لدى النساء العربيات عامة في إسرائيل، لأن معدل مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل عامة كان في بداية التسعينيات نحو ١٣٪، وبلغ في الأعوام الأخيرة قرابة ٢٢٪. من هنا، نعتقد أن الأسباب الاقتصادية





باضمحلال فرع الصناعة التقليدية، بل اختفائه من اقتصاد تل أبيب - يافا جزاء التحولات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي سنة ٢٠٠٨ لم يعد هناك حاجة إلى أيدٍ عاملة غير مهنية وغير متعلمة، بل إن هذه الوظائف انتقلت في معظمها إلى الخارج، وتبقى منها ما يحتاج إلى أيدٍ عاملة متعلمة.

- على عكس أنماط المشاركة للنساء العربيات عامة، فإن فرع الخدمات العامة - الحكومية لا يستوعب أغلبية النساء العربيات العاملات في يافا، والتي تصل نسبتها تقريباً إلى قرابة ٤٠٪ من النساء العاملات، لأن هذه الخدمات توفّر، في معظمها، من طرف السلطات المحلية العربية وباللغة العربية. أمّا في يافا، وبسبب غياب سلطة محلية عربية، وعدم توفير هذه الخدمات عن طريق بلدية تل أبيب وبواسطة موظفين يهود، فإن هذا الفرع لا يوفر مكان تشغيل أساسي للنساء العربيات الأكاديميات، أو من ذوات مستويات التعليم العالي. ففي بداية التسعينيات لم تتعدّ نسبة النساء العربيات

واليهوديات في تل أبيب - يافا، فإن علينا، علاوة على معدلات المشاركة والبطالة، التطرق إلى معدلات الأجور وأنماط العمل والفروع الاقتصادية والمهن.

نلاحظ من معطيات المشاركة وفقاً للفروع الاقتصادية، أن هناك تحولاً بارزاً في الفروع الاقتصادية التي تشارك فيها النساء العربيات في يافا. وفي المجمل: - في سنة ١٩٩٢ عملت الأغلبية العظمى

من النساء العربيات في فرع الصناعة (٤٢٪) وفي أدنى سلم المهن. وكانت المرأة العربية مغيّبة تقريباً عن فروع الخدمات المالية والعقارية والخدمات الخاصة، وعن فروع الخدمات العامة والوظائف الحكومية. وعلى امتداد الفترة نلاحظ تغيراً في أنماط المشاركة وفقاً للفروع الاقتصادية، إذ انخفضت بشكل متدرج وكبير المشاركة في فروع الصناعة، وتنامت فروع البيع بالجملة والمفرق والعمل المنزلي. وبالتوازي مع ذلك، كان هناك ارتفاع في الخدمات العامة، وهذه التحولات تطابق إلى حد بعيد التفسيرات المطروحة في النظريات النسوية للعلومة. ويمكن تفسير هذه التحولات

النظرية لتحوّل مدينة تل أبيب - يافا إلى مدينة معولمة، وقد أثّرت إيجاباً في ارتفاع معدلات المشاركة في أسواق العمل لدى النساء الفلسطينيات، وهو ارتفاع قسري في كثير من الحالات بغية مقاومة الفقر والتمهيش، لكنه كان أساساً في فروع اقتصادية مكملة، أو فروع الخدمات للاقتصاد الحديث، وهي وظائف مؤنثة وقليلة المردود وفقاً للنظريات النسوية. ومتابعة مشاركة النساء وفقاً للمهن تعزز هذا الادعاء.

إن مقارنة تقسيم النساء العاملات وفق المهن، يوضح أن ثمة تحولات جديّة لدى النساء العربيات في يافا. ففي بداية التسعينيات عمل معظم النساء الفلسطينيات في مهن الأعمال اليدوية المهنية وغير المهنية في فروع الصناعة والزراعة (٦٦٪)، واحتل العمل المكتبي المكانة الثانية في تشغيل النساء العربيات، وكانت قلة قليلة منهن تعمل في المهن الحرة. وفي مقابل ذلك كان توزيع عمل النساء اليهوديات بحسب المهن متنوعاً، لكنه، أساساً، في فروع العمل المكتبي والأعمال اليدوية، وفي الصناعة والمهن الحرة والتقنية.

مع مرور الوقت والتغير في مبنى الاقتصاد والصناعة نلاحظ في سنة ٢٠٠٨ أن ٢٥٪ من النساء العربيات العاملات، يعملن في فروع المهن اليدوية غير المهنية وهي في أدنى سلّم التدرّج المهني. وهذا يدل على أن النساء العربيات مرغمات أكثر من النساء اليهوديات على العمل في المهن الصعبة والقليلة المردود، وذلك بسبب غياب بدائل أو رأس مال بشري يتيح اندماجهن في مهن أفضل، أو جزاء السياسات المنتهجة حيالهن.

نرى أيضاً أن فرع المبيعات والخدمات

العاملات في يافا في هذا الفرع ٥٪، وكان عدد السكان العرب آنذاك قرابة ١٠,٠٠٠ نسمة. وفي سنة ٢٠٠٨ بات عدد السكان العرب يدنو من ٢٠,٠٠٠ نسمة. ومن هنا ازدادت الحاجة إلى توفير خدمات عامة، وخصوصاً في مجال التعليم الذي لا يمكن توفيرة إلا باللغة العربية، لذلك ارتفعت نسبة مشاركة النساء في هذا الفرع. وفي هذا إشارة إلى نمو تخصص ما لدى النساء العربيات في يافا.

- بسبب التغيرات في مبنى الاقتصاد والصناعة في تل أبيب، فإن نسبة كبيرة من النساء العربيات تتوجه إلى العمل في مجال البيع بالجملة والمفرق، وهي أعمال تقع عادة في مصالح عربية في الأحياء العربية والحيز العربي، وتوفر خدمات للسكان العرب وللزبائن اليهود. ومن هنا، فإنها قد توفر مخرجاً أو ملجأً تشغيلياً للنساء العربيات كونها أقرب إلى مكان السكن وإلى البيئة العربية. كذلك هناك قسم من النساء العربيات اللواتي يعملن في مراكز تجارية يهودية كبيرة أقيمت في الأعوام العشرة الاخيرة، وهي توفر فرص عمل للنساء العربيات غير المتعلمات. لكن هذه الوظائف وأنواع العمل عادة ما تكون وظائف غير مهنية، وموقّته، ومن دون إمكانيات تقدّم، وذات دخل منخفض، أي أن العمل غير المهني وذا المكانة المتدنية، تنامي، وهو يتضمن وظائف قليلة المردود في أغلب الأحيان.

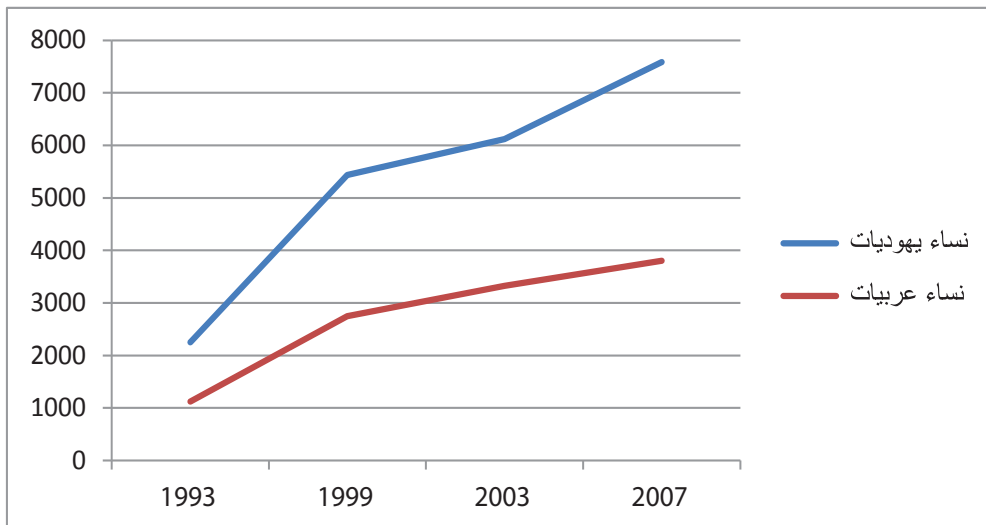
- أمّا النساء اليهوديات فمتواجرات، في الأعوام الأخيرة، في فروع الخدمات المالية، البنوك والتأمينات، الخدمات العامة، والمبيعات، وهذا مشابهة للتحويلات الجارية لدى السكان عامة في تل أبيب.

هذه التغيرات تتلاءم مع الادعاءات

تل أبيب - يافا. فتلك المعطيات توضح أن دخل النساء اليهوديات كان في سنة ٢٠٠٧ ضعف دخل النساء الفلسطينيات، إذ بلغ معدل دخل النساء العربيات قرابة ٤٠٠٠ شيكل في مقابل ٨٠٠٠ لدى النساء اليهوديات. ومن هنا يمكن الادعاء أن النساء اليهوديات في يافا استفدن من التحولات الاقتصادية ومن عملية التخصص، على عكس النساء العربيات، إذ ارتفعت نسبة مشاركتهن في العمل، لكنهن انخرطن في الفروع الاقتصادية والمهن المؤنثة والقليلة المددود. إن تحوّل تل أبيب - يافا إلى مدينة معلومة يوفر فرص عمل أكثر للنساء العربيات مقارنة بعامة النساء الفلسطينيات البعيدات جغرافياً عن المراكز الاقتصادية، لكن بأوضاع وشروط عمل أكثر سوءاً، وتعدّ الوظائف التي يوفرها اقتصاد العولمة للعربيات في يافا في أدنى سلم التدرّج الاقتصادي. يمكن تلخيص التحولات في الحالة

تحوّل إلى ملجأ تشغيلي للنساء العربيات، إذ يعمل في هذه المهن قرابة ٣٠٪ من النساء العربيات. ويعمل ١٩٪ تقريباً من النساء العربيات في العمل المكتبي، بسبب تنامي فرع الخدمات الخاصة (المحاماة والهندسة والحسابات)، بينما يعمل ١١٪ في مهن حرة، و٥,٥٪ فقط في مهن أكاديمية. أمّا بالنسبة إلى عمل النساء اليهوديات فقد حدث ارتفاع في نسب المهن الأكاديمية والعلمية، من ٨,٥٪ إلى ١٧,٤٪، وارتفاع في مهن المدراء والمبيعات والخدمات، فضلاً عن الارتفاع في مهن عاملات المبيعات والخدمات. ومن جهة أخرى هناك انخفاض كبير في المهن اليدوية في مجال الصناعة والزراعة ومهن عاملات غير مهنيات، الأمر الذي يتماشى مع تفسيرات المدن المعلومة. ولتوضيح الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، نضيف إلى الفروقات التي أوردناها حتى الآن، عرض معدلات الأجور للنساء العربيات واليهوديات في

### مقارنة دخل النساء العربيات واليهوديات في تل أبيب - يافا



هناك، غالباً، ارتفاع في معدلات البطالة، وانخفاض في الأعوام الأخيرة، لتعود إلى نسبة مشابهة لما كانت عليه في سنة ١٩٩٦.

#### ٤- معدلات البطالة لدى النساء

العربيات، عادة، أعلى من نسب البطالة عامة في تل أبيب، وأعلى من نسب البطالة لدى النساء اليهوديات، لكنها، في المجمل وعلى مدار الفترة، أقل من نسب البطالة لدى النساء العربيات في إسرائيل.

#### ٥- معدل دخل النساء العربيات

العاملات في يافا أكثر انخفاضاً من معدلات الدخل لدى النساء العربيات عامة في إسرائيل، ومن معدلات الدخل في تل أبيب ومعدلات الدخل لدى النساء اليهوديات في تل أبيب، بل إن الفرق في معدلات الدخل توسع منذ سنة ١٩٩٣ حتى

سنة ٢٠٠٧. ويعود هذا أساساً إلى تركيبة الفروع الاقتصادية والفروع المهنية التي تعمل بها النساء العربيات في يافا.

#### ٦- الأوضاع الاقتصادية للنساء

العربيات في يافا، وارتفاع المشاركة في أسواق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والمشاركة وفقاً للفروع الاقتصادية والمهن المؤنثة والقليلة المردود في

الاقتصادية للنساء العربيات في يافا منذ بداية التسعينيات حتى الآن، بالتالي:

#### ١- هناك اختلاف كبير في أنماط

مشاركة النساء العربيات وفقاً للفروع

الاقتصادية والمهن عن المعدل العام في مدينة تل أبيب، وعن أنماط المشاركة لدى النساء اليهوديات. يمكننا القول إن النساء اليهوديات استطعن الاندماج في الاقتصاد الحديث المتطور الذي يحتاج إلى مستويات تعليم عالية، والذي يتميز بالدخل المرتفع، بينما تُحرم النساء العربيات من الأدوات الكافية للاندماج في الاقتصاد الحديث، ولم يستطعن التغلب على العوائق البنوية جزاء السياسات الحكومية والبلدية القائمة، وبهذا يتم إقصاؤهن من الاستفادة من التحولات الاقتصادية لأسباب قومية.

#### ٢- نسب المشاركة في أسواق العمل لدى

النساء العربيات تتغير بشكل كبير، وهي أقل من نسب المشاركة العامة في تل أبيب، وأقل من مشاركة النساء اليهوديات في تل أبيب، لكنها تصل، تقريباً، إلى ضعف معدل مشاركة النساء العربيات في إسرائيل.

#### ٣- معدلات البطالة لدى النساء العربيات

تتغير بوتيرة عالية. فعلى مدار الفترة كان

### معدلات الدخل للنساء العربيات

| ٢٠٠٧ | ٢٠٠٣ | ١٩٩٩ | ١٩٩٣ |                     |
|------|------|------|------|---------------------|
| ٣٨٠٠ | ٣٣٢٦ | ٢٧٤٩ | ١١١٩ | نساء عربيات في يافا |
| ٤٣٥٣ | ٤١١٥ | ٣٠٤٦ | ١٦٦٩ | نساء عربيات قطرياً  |
| ٠,٨٧ | ٠,٨  | ٠,٩٠ | ٠,٦٧ | النسبة              |

إمكان للتأقلم مع التحولات في مبنى الاقتصاد والاستفادة منه، أمّا بالنسبة إلى النساء الفلسطينيات، فكان تأثيرها مغايراً. فالتحولات الاقتصادية في مدينة تل أبيب - يافا دفعت النساء الفلسطينيات إلى الاندماج في أسواق العمل، لكن ارتفاع مشاركة النساء الفلسطينيات جاء في المهن والفروع الاقتصادية المؤنثة، المنخفضة الدخل، وذات الإمكانيات المحدودة للتقدم والتطور، والتي لا تتطلب مستويات تعليم عالية، وتحتل أدنى سلم الفروع المهنية والدخل، وتكون في الاقتصاد التقليدي القديم الذي يوفر خدمات للاقتصاد الحديث. ولذلك، فإن مكانتهن الاقتصادية لم تتغير بشكل جدي، مقارنة بالنساء اليهوديات في يافا، وبقية النساء الفلسطينيات في إسرائيل.

تفترض هذه المقالة أن سبر أغوار الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا يتطلب أبحاثاً مكتملة لهذه الدراسة الأولية واستعمال أساليب بحثية متعددة، نوعية في الأساس، تقوم على دراسة معمقة لحالة النساء العربيات في يافا، وتعمل على رصد وفهم تجارب النساء على أرض الواقع، ودراسة الاقتصاد غير الرسمي والآليات التي تستعملها النساء العربيات في يافا للتعامل مع التغيرات الاقتصادية. كما يجب إجراء دراسة معمقة للسياسات المحلية المنتهجة تجاه السكان العرب في يافا عامة، والنساء العربيات خاصة. ■

الأساس، أمور جميعها يدعم تحليلات نظريات "الهيكل الجديدة" جزاء عولمة المدن، ويطابق النظريات النسوية للعولمة الاقتصادية التي تدعي تأنيث العمل في الوظائف الموقتة، وتحول النساء إلى طبقة عاملة جديدة، نسبة التخصص فيها قليلة.

٧- في حالة النساء العربيات في يافا ينتج هذا الوضع أيضاً من السياسات الحكومية والمحلية التي تتعامل مع الاقتصاد كرافعة لتحقيق أهداف قومية تشمل، حين تترجم، مجالات التعليم والصحة والمواصلات والبنى التحتية، إذ لا يمكن للفرد في مثل هذه الأوضاع تطوير رأس مال بشري يتحدى ويتغلب على العوائق البنيوية وحده. وهنا تفشل قوة السوق الحر وكل ما يشاع عن "حتمية العولمة"، أو "عدم المقدرة على مواجهة تيارات العولمة"، في التغلب على تشوّه حركة السوق كونها تخدم مشروعاً قومياً كولونيالياً.

## الخاتمة

إن متابعة مؤشرات اقتصادية بشأن حالة النساء الفلسطينيات في مدينة تل أبيب - يافا، مقارنة بالنساء اليهوديات هناك، وبالنساء الفلسطينيات عامة (في إسرائيل)، بيّنت أن ثمة اختلافاً في تأثير العولمة الاقتصادية بين النساء اليهوديات والعربيات. فقد كان للنساء اليهوديات

## المراجع

## بالعربية

- الخالدي، رجا (شتاء ٢٠٠٨). "سنون عاماً على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل؟" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٣، ص ٢٤-٣٦.
- زعبي، همت (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩). "النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي". مجلة "جدل"، العدد الرابع.
- شحادة، إيمانس (٢٠٠٦). "إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية". "مدى الكرمل" (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية).
- مونتيروسكو، دانئيل، (٢٠٠٧). "المجتمع الفلسطيني في يافا: تقرير اجتماعي - اقتصادي". شتيل: مشروع المدن المختلطة.

## بالإنجليزية

- Felsenstein, Daniel and Yaron Ergas (2002). "Tel Aviv as a Global High Tech 'Hot Spot': Does Location Really Matter?" in *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv Compared*, edited by D. Felsenstein, E. Schamp and A. Shachar. The Netherlands, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, pp. 109-130.
- Hamnett, Chris (2003). *Unequal City: London in the Global Arena*. London: Routledge.
- Hartsock, Nancy (2001). "Domination, Globalization: Towards a Feminist Analytic". Paper presented at the Inkrit Conference on Domination and Ideology in High Tech Capitalism, Berlin.
- Kassarda, J. (1989). "Urban Industrial Transition and the Underclass". *AAPSS*, issue 501, pp 26-47.
- Katz, C. (2001). "On the Grounds of Globalization: A Topography for Feminist Political Engagement". *Signs*, vol. 26, pp. 1213-1228.
- Khalidi, R. (1988). *The Arab Economic in Israel*. New York: Croom Helm.
- Kipnis, Baroch (2000). "Tel-Aviv, Israel – A World City in Evolution: Urban Development at a Deadend of the Global Economy", <http://www.Iboro.ac.uk/gawc/rb/rb.html>.
- \_\_\_\_\_ (2004). "Tel Aviv, Israel – A World City in Evolution: Urban Development at a Deadend of the Global Economy". in *Cities of Tomorrow*, edited by M. Pak. Lublijana: The University of Lublijana, pp. 183-191.
- Kraus, Vered and Yuval Yonay (2000). "The Power and Limits of Ethnocentrism: Palestinians and Eastern Jews in Israel, 1974-1991". *British Journal of Sociology*, vol. 51, no. 3, pp. 525-551.

- Marchand, Marianne and Anne Runyan (2000). *Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites And Resistances*. New York: Routledge. pp. 1-22.
- Menahem, Gila (2000). “Jews, Arabs, Russian and Foreigners in an Israeli City: Ethnic Divisions and the Restructuring Economy of Tel Aviv, 1983-96”, *International Journal of Urban Research*, vol. 24, no. 3, pp. 634-652.
- Moghadam, Valentine. (1997). *Women, Work and Economic Reform in the Middle East and North Africa*. Colorado, Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- \_\_\_\_\_ (1999). “Gender and Globalization: Female Labor and Women’s Mobilization”. *Journal of World-Systems Research*, vol. 2, pp. 367-390.
- Mossek A. (2002). “The Tel Aviv Producer Services Sector: Change in an Era of Globalization”. in *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv Compared*, edited by D. Felsenstein, E. Schamp and A. Shachar. The Netherlands, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, pp. 149-172.
- Nagar, Richa, Victoria Lawson, Linda McDowell and Susan Hanson (2002). “Locating Globalization: Feminist (Re)readings of the Subjects and Spaces of Globalization”. *Economic Geography*, vol. 18, no. 3, pp. 257-284.
- Sassen, Saskia (1998). *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton: Princeton University Press.
- Savitch, H.V. (2002). “What is New About Globalization and What Does it Portend for Cities?” *International Social Science Journal*, vol. 54, no. 2, pp. 179-189.
- Semyonov, Moshe, Noah Lewin-Epstein and Iris Brahm (1999). “Changing Labor Force Participation and Occupational Status: Arab Women in the Israeli Force”. *Work, Employment, and Society*, vol. 13, no. 1, pp. 117-131.
- Shatkin, Gavin (2007). “Global Cities of the South: Emerging Perspectives on Growth and Inequality”. *Cities*, vol. 24, no. 1, pp. 1-15.
- Short, John, Carrie Breitbach, Steven Buckman and Jamey Essex (2000). “From World Cities to Gateway Cities: Extending the Boundaries of Globalization Theory”. *City*, vol. 4, no. 3, pp. 317-340.
- Shoal, Amir (2002). “Global Trends in the Tel-Aviv Tourism Sector”. In *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv Compared*, edited by D. Felsenstein, E. Schamp and A. Shachar. The Netherlands, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, pp. 195-212.
- Waldinger, R. (1996). *Still a Promised City: African Americans and New Immigrants in Postindustrial New York*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
- Yiftachel, Oren and Haim Yacobi (2003). “Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli ‘Mixed City’ ”. *Society and Space*, vol. 21, no. 6, pp. 673–693.

## بالعبرية

- بويلم، يانير (٢٠٠٧). "ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية تجاه السكان الفلسطينيين، السنوات الأولى ١٩٥٨-١٩٦٨". حيفا: برديس.
- رام، أوري (٢٠٠٤). "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة". في "سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة"، تحرير داني فيلك وأوري رام. القدس: فان لير، ص ١٦-٣٤.
- شاليف، ميخائيل (٢٠٠٤). "هل حوّلت العولمة والليبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد عادي؟" في "سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة"، تحرير داني فيلك وأوري رام. القدس: فان لير، ص ٨٤-١١٥.
- شنيل، إسحاق (٢٠٠٧). "معاً لكن منفصلين: المدن المختلطة في إسرائيل". جامعة تل أبيب: منشورات برنامج كونراد إدنوار ومركز موشيه دايان.
- شنيل، إسحاق (٢٠٠٩). "مناطق اجتماعية في تل أبيب - يافا". في "تل أبيب - يافا: من ضاحية حدائق إلى دولة عالمية"، تحرير باروخ كيبينس. حيفا: برديس.
- فيلك، داني (٢٠٠٤). "إسرائيل موديل ٢٠٠٠". في "سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة"، تحرير داني فيلك وأوري رام. القدس: فان لير، ص ٣٤-٥٦.
- لوستيك، إيان (١٩٨٥). "عرب في دولة يهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية". حيفا: مفراس.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## تاريخ فلسطين في طوابع البريد

### مجموعة

نادر خيرى الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيدة ومحدثة

٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار